Document: EB 2019/126/R.4
Agenda: 3(b)
Date: 18 April 2019
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

مسودة تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Paul Winters
نائب الرئيس المساعد
دائرة الاستراتيجية والمعرفة
رقم الهاتف: 2189 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: p.winters@ifad.org

Sara Savastano
مديرة شعبة البحوث وتقييم الأثر
رقم الهاتف: 2155 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: s.savastano@ifad.org

Alessandra Garbero
خبيرة بالاقتصاد القياسي
شعبة البحوث وتقييم الأثر
رقم الهاتف: 2458 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.garbero@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة السادسة والعشرون بعد المائة
روما، 2-3 مايو/أيار 2019

للعلم

المحتويات

أولا– المقدمة 1

ثانيا– الخلفية 1

ثالثا– أهداف تقييمات الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق 2

رابعا– الآثار على مستوى المشروعات لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق 7

خامسا– الدروس الأولية المستفادة من فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق 11

سادسا– الاستنتاجات الأولية 14

الملاحق

نهج قياس الأثر على مستوى المشروعات والمستوى المؤسسي لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق 15

الدروس المستفادة بشأن عملية تقييم الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق 18

موجز لتقييمات الأثر على فرادى البلدان لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق 20

مسودة تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق

أولا– المقدمة

1- تقدم مسودة التقرير هذه المجموعة الأولى من نتائج الجهود المبذولة لتقييم الأثر المؤسسي لاستثمارات الصندوق لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق (2016–2018). ويستند الأثر المؤسسي إلى أثر تدخلات الصندوق الإفرادية. لذلك، سيقدم هذا التقرير تحديثا للجهود المبذولة لقياس الأثر المؤسسي، ونتائج التقييمات على مستوى المشروعات، والدروس المستفادة من العملية.

ثانيا– الخلفية

2- نشأت الجهود المبذولة لتقييم الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق في إطار الفعالية الإنمائية[1]، الذي يحدد المبادئ التوجيهية لتنفيذ تقييمات الأثر في سياق التوجه الشامل للصندوق لتحسين الفعالية الإنمائية. وكان إطار الفعالية الإنمائية قد وضع لتوفير هيكل لاستخدام الأدلة في القرارات المتعلقة بتصميم وتنفيذ المشروعات – بما في ذلك سلسلة من الأنشطة للتغلب على القيود المفروضة على توليد واستخدام الأدلة في صنع القرار، والمضي قدما بجدول أعمال يستند إلى النتائج.

3- يتطلب إطار الفعالية الإنمائية إجراء تقييمات أثر صارمة على ما يقرب من 15 في المائة من المشروعات، التي تمثل حافظة التجديد العاشر لموارد الصندوق، من أجل تقييم والإبلاغ عن الآثار المؤسسية لعمليات الصندوق. وقد كمّلت هذه الجهود الإصلاحات التي أجريت كجزء من إطار الفعالية الإنمائية لتحسين نظام إدارة النتائج والأثر من خلال إنشاء مؤشرات أساسية يمكن استخدامها للإبلاغ عن المخرجات والنواتج على المستوى المؤسسي. وتسمح تقييمات الأثر والمؤشرات الأساسية معا للصندوق بتقديم صورة شاملة عن نتائجه. وفي الواقع، الصندوق هو المؤسسة المالية الدولية الوحيدة التي لديها منهجية مؤسسية تسمح بتجميع تقديرات الأثر على النحو المبين في هذا التقرير.[2]

4- وإلى جانب قياس الأثر، تم تصميم التقييمات للسماح للصندوق باستخلاص الدروس الهامة من المشروعات الإفرادية، وتجميع الدروس على المستوى المؤسسي. وتشمل تقييمات الأثر التي أجريت لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق 17 دراسة غطّت الأقاليم الخمسة للصندوق. وتوفر كل دراسة تقييما للأثر إلى جانب الدروس المستفادة من المشروع. وبالتالي، تمثلت الأهداف النهائية لتقييمات أثر التجديد العاشر لموارد الصندوق في الإبلاغ عن الأثر المؤسسي (أي الفعالية الإنمائية الإجمالية)، واستخلاص الدروس المستفادة من تقييمات أثر المشروعات الإفرادية من أجل استنباط الرسائل الرئيسية التي يمكن أن تغذي العمليات.

---

[1] تم وضع إطار الفعالية الإنمائية استنادا إلى الدروس المستفادة من الخبرة في إثبات الأثر كجزء من مبادرة تقييم الأثر لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق. انظر الرابط www.ifad.org/documents/38714170/40704829/DEF_web.pdf/ab2c358b-963f-4048-8486-762cbf73c43a.

[2] يمكن العثور على عرض عام للنهج المستخدم من قبل الصندوق في مجلة Rural21 (انظر الرابط www.rural21.com/english/news/detail/article/corporate-level-impact-measurement-ifads-experience-00002734/?tx_ttnews%5BsViewPointer%5D=8&cHash=8204a42f3565d0bc07af0f0bee034aab)، وفي القسم الثاني من الوثيقة EB 2016/119/R.12 - إطار الفعالية الإنمائية للصندوق.

5- يستخدم الإبلاغ عن الأثر المؤسسي المؤشرات الرئيسية الواردة في إطار قياس النتائج لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق. وترتبط هذه المؤشرات بالغاية والأهداف الاستراتيجية المؤسسية، وهي: الحراك الاقتصادي (الغاية المؤسسية)، وتحسين الإنتاج (الهدف الاستراتيجي 1)، وتحسين الوصول إلى الأسواق (الهدف الاستراتيجي 2)، وتعزيز الصمود (الهدف الاستراتيجي 3).[3] وقد تم قياس هذه المؤشرات في تقييمات الأثر، وهي تكمّل مؤشرات الأثر الخاصة بمشروعات محددة والمستخدمة في تقييمات الأثر الإفرادية، والتي تم تحديدها بالتشاور مع الحكومات والشُعب الإقليمية في الصندوق.

6- استنارت أهداف هذه المؤشرات المؤسسية الأربعة من استعراض دقيق ومنتظم لحافظة الصندوق، والذي حدد – استنادا إلى الاستثمارات الفعلية للصندوق – الآثار الشاملة المحتملة للحافظة بأكملها. واستنادا إلى هذا الاستعراض، تم تحديد أهداف تقييم الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق على النحو التالي: توقع أن يشهد 40 مليون شخص حراكا اقتصاديا كبيرا كنتيجة للمشروعات الاستثمارية الممولة من الصندوق، وتوقع أن يزيد 43 مليون شخص إنتاجهم بشكل كبير (الهدف الاستراتيجي 1)، وتوقع أن يحسّن 42 مليون شخص من فرص وصولهم إلى الأسواق (الهدف الاستراتيجي 2)، وتوقع أن يعزز 22 مليون شخص صمودهم (الهدف الاستراتيجي 3) (الشكل 1).

الشكل 1

أهداف تقييمات الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق

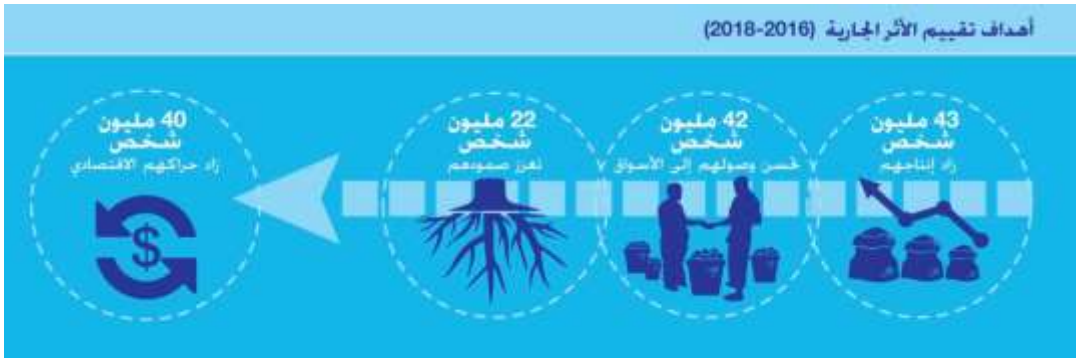

ثالثا– أهداف تقييمات الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق

7- بما يتماشى مع إطار الفعالية الإنمائية، تبني تقييمات الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق على الدروس المستفادة من تقييمات الأثر لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق. وللمضي قدما نحو نظام موحد لتقييم الأثر المؤسسي (يتم تحقيقه بالكامل بنهاية فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق)، تم تحديد مجموعة واضحة ومحددة من الأهداف لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق. ولم يكن القصد من تلك الأهداف مجرد قياس الأثر، بل أيضا وضع نظام مناسب لإضفاء الطابع الرسمي على النهج.

8- وكانت الأهداف المحددة لتقييمات الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق كالتالي:

[3] انظر الوثيقة EB 2016/119/R.13/Rev.1: مقترح تنقيح إطار قياس النتائج لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق.

- استكمال 12 من تقييمات الأثر اللاحقة[4] على الأقل وتقدير الأثر الإجمالي لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق؛
- تصميم خطط تقييم الأثر والشروع في جمع البيانات الأساسية فيما لا يقل عن ستة تقييمات مسبقة للأثر؛
- وضع نظام إدارة موحد لضمان تقييمات للأثر متسقة وعالية الجودة؛
- وضع استراتيجية لنشر مخرجات تقييمات الأثر؛
- إعداد مواد تدريبية على تقييم الأثر.

9- وتحقيق هذه الأهداف الخمسة يعني أنه يمكن للصندوق أن يحقق الأهداف الرئيسية لتقييمات الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق كما هي واردة في إطار الفعالية الإنمائية. وهي تولد البيانات التي يحتاجها الصندوق من أجل الإبلاغ عن الآثار الإجمالية لعملياته باستخدام المؤشرات المتعلقة بكل من الغاية الشاملة للصندوق (زيادة الحراك الاقتصادي) والأهداف الاستراتيجية (زيادة الإنتاج، والمشاركة في الأسواق، والصمود)، بالإضافة إلى استخلاص الدروس على مستوى المشروعات والمستوى المؤسسي. كما تسمح للصندوق أيضا بإنشاء نظام موحد لإدارة أنشطته الخاصة بتقييم الأثر التي تكمّل أنشطته الجارية في جمع البيانات القائمة على المشروعات. ومن خلال هذه العملية، يواصل الصندوق تعزيز جهوده نحو تحسين الفعالية الإنمائية.

10- لقد تحقق الهدف المحدد لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق المتصل بتقييم الأثر: تم استكمال 17 من تقييمات الأثر اللاحقة تغطي 19 من المشروعات التي يدعمها الصندوق. ويورد الجدول 1 المشروعات التي قيّمت من خلال تقييمات الأثر اللاحقة إلى جانب مجالاتها المواضيعية.

الجدول 1

تقييمات الأثر اللاحقة خلال فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق

الإقليم	البلد	المشروع	المجال المواضيعي
آسيا والمحيط الهادي	الفلبين	مشروع تعزيز إنتاج الأرز المروي	الري (الأرز)
–	الصين	مشروع التنمية الزراعية المتكاملة في غانكسي	البنية الأساسية (الطرق)، التحسينات البيئية الريفية
–	بنغلاديش	مشروع البنى الأساسية الساحلية المقاومة لتغير المناخ	البنية الأساسية للطرق والأسواق المقاومة لتغير المناخ
–	إندونيسيا	مشروع تنمية المجتمعات الساحلية	التخطيط المجتمعي/التدريب على تنمية الأعمال، التدريب على إدارة السواحل، إنشاء وتنمية مرفق للسوق وسلاسل القيمة
–	نيبال	مشروع الزراعة عالية القيمة في مناطق الهضاب والجبال	تنمية سلاسل قيمة شمولية وتعزيز سوق الخدمات
أفريقيا الشرقية والجنوبية	كينيا	برنامج التسويق التجاري لمنتجات الألبان لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة	الإنتاج الأسري لمنتجات الألبان وتنمية سلاسل قيمة تسويق الحليب

[4] في تقييمات الأثر اللاحقة، يتم التخطيط لجمع البيانات بعد حدوث التدخل، بينما في تقييمات الأثر المسبقة، يتم التخطيط لجمع البيانات قبل التنفيذ، وعادة ما يدرج خط أساس. وبشكل عام، تُفضل النُهج المسبقة، ولكنها تستغرق عدة سنوات لتنفيذها، وغالبا ما تكون هناك مشاكل. وقد كان نهج الصندوق التعلم من النُهج اللاحقة والعمل من أجل إجراء المزيد من التقييمات المسبقة مع مرور الوقت.

–	مدغشقر	مشروع لدعم التنمية في إقليمي مينابي وميلاكي	الري، حيازة الأراضي
–	إثيوبيا	برنامج التنمية التشاركية للري على نطاق صغير	الري، التدريب الزراعي، التدريب المجتمعي
–	جمهورية تنزانيا المتحدة	برنامج تنمية القطاع الزراعي– الثروة الحيوانية؛ وبرنامج مساندة الخدمات الزراعية	الإرشاد – مدارس المزارعين الحقلية
–	رواندا	مشروع تعزيز الدخول الريفية من خلال الصادرات	سلاسل القيمة/الشراكات بين القطاعين العام والخاص (البن، الشاي، الحرير، محاصيل البستنة)
أمريكا اللاتينية والكاريبي	دولة بوليفيا المتعددة القوميات	خطة لاستئصال الفقر المدقع – المرحلة الأولى: المشروع الرائد لتعزيز قدرة المجتمعات والأسر التي تعيش في فقر مدقع في كوتشابامبا وبوتوسي	المساعدة التقنية/بناء القدرات من أجل تنمية المشاريع
–	المكسيك	مشروع التنمية المجتمعية للغابات في الولايات الجنوبية (كامبيتشي وتشياباس وواهكا)	الغابات وتنمية المشاريع الصغرى، وتغير المناخ
–	البرازيل	مشروع تنمية المجتمعات المحلية الريفية في المناطق المعدمة في ولاية باهيا (Gente de Valor)	الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا	طاجيكستان	مشروع تنمية الثروة الحيوانية والمراعي	الثروة الحيوانية/مكون الثروة الحيوانية الخاص بتغير المناخ
أفريقيا الغربية والوسطى	تشاد	برنامج دعم التنمية الريفية في غويرا	الوصول إلى البذور والائتمان
–	السنغال	مشروع دعم سلاسل القيمة الزراعية	تنمية سلاسل القيمة
–	سان تومي وبرينسيبي	برنامج التنمية التشاركية للقطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة ومصايد الأسماك الحرفية؛ ومشروع الزراعة التجارية لأصحاب الحيازات الصغيرة	تنمية المزارع الأسرية، تعزيز منظمات المنتجين

11- كما أن هناك ستة من تقييمات الأثر المسبقة في طور الاستكمال،[5] غير أنه لن يتم الإبلاغ عنها في هذه الوثيقة نظرا إلى أنه لم يتم جمع سوى البيانات الأساسية في الوقت الحالي. ويعرض الجدول 2 تقييمات الأثر المسبقة التي تم الشروع بها ووضعها الحالي.

الجدول 2

تقييمات الأثر المسبقة خلال فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق

الإقليم	البلد	المشروع	الوضع	التقرير الأساسي*	التمويل
آسيا والمحيط الهادي	الهند	برنامج تمكين المجموعات القبلية الشديدة الهشاشة في أوديشا وتحسين سبل عيشها	أُنجز	17 ديسمبر/كانون الأول	المشروع
أفريقيا الشرقية والجنوبية	إثيوبيا	برنامج التنمية التشاركية للري على نطاق صغير –	أُنجز	18 ديسمبر/كانون الأول	المشروع

[5] غالبا ما يتم جمع بيانات تقييمات الأثر المسبقة بالتزامن مع جمع بيانات التقييمات اللاحقة من أجل توفير الموارد. فالقيام بجمع البيانات من أجل مشروع يتم إنجازه (لاحق) في نفس الوقت الذي يتم فيه البدء في مشروع ويحتاج إلى خط أساس (مسبق) أقل تكلفة.

		المرحلة الثانية			
–	أوغندا	مشروع استعادة موارد الرزق في الإقليم الشمالي	جمع البيانات جارٍ	19 سبتمبر/أيلول	الصندوق
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا	الأردن	مشروع النمو الاقتصادي والتوظيف الريفي	المسودة قيد التنقيح بعد التعليقات عليها	18 نوفمبر/تشرين الثاني	الصندوق
–	طاجيكستان	مشروع تنمية الثروة الحيوانية والمراعي – المرحلة الثانية	المسودة متاحة	18 نوفمبر/تشرين الثاني	الصندوق
أفريقيا الغربية والوسطى	تشاد	مشروع تحسين صمود النظم الزراعية في تشاد	التقرير قيد الكتابة	18 نوفمبر/تشرين الثاني	الصندوق

* الحد الزمني المقدّر للتقرير الأساسي صالح حتى أكتوبر/تشرين الأول 2017.

12- خلال فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق، قام الصندوق بوضع نظام قياسي، متسق، وموحد لإجراء تقييمات الأثر. ويضمن النظام أن تقييمات الأثر تلبي معايير الجودة ومتسقة. وقد قدمت المبادرة الدولية لتقييم الأثر، والبنك الدولي (مركز حلول البيانات والمسوح الإنمائية)، والخبراء الخارجيون الدعم التقني لتوحيد دورة الإنتاج. ويوفر الملحق الأول نظرة عامة عن النهج المستخدم في التقييمات.

13- تشمل دورة إنتاج تقييم الأثر أربعة أنشطة رئيسية:

(1) **التخطيط.** يتم توضيح نظرية التغيير للمشروع، والمؤشرات التي يتعين النظر فيها، والأسئلة التي يجب الإجابة عليها في أي تقييم معين للأثر، بالتشاور مع الحكومات والفريق القطري للصندوق، والمواءمة مع الأساس المنطقي للمشروع، والمؤشرات المؤسسية الرئيسية للصندوق. ثم يتم إعداد خطة قياسية لتقييم الأثر تحدد النُهج الكمية والنوعية التي يجب استخدامها.

(2) **التنفيذ.** يتم تطوير أدوات لجمع البيانات النوعية والكمية، وإتمام عملية توريد شركة لجمع البيانات، ووضع بروتوكولات لجمع البيانات لضمان مراقبة الجودة، واستكمال العمل الميداني النوعي والكمي، وإنشاء مجموعات البيانات.

(3) **التقييم.** يتم تحليل النتائج الكمية والنوعية، وبعد تلقي المعلومات الارتجاعية من الحكومات والفرق القطرية، يتم تجميع النتائج في تقرير موحد لتقييم الأثر، والذي يشمل المؤشرات ويجيب على الأسئلة المحددة في خطة تقييم الأثر.

(4) **النشر.** يتم إعداد منتجات مساعدة (المواجيز، والرسوم البيانية) لكي تُرفق بتقرير تقييم الأثر – الذي يعتبر ذا طبيعة أكثر تقنية – تمهيدا للقيام بأنشطة النشر.

14- يوضح الشكل 2 المراحل المختلفة لنظام إدارة تقييم الأثر.

الشكل 2

نظام إدارة الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق

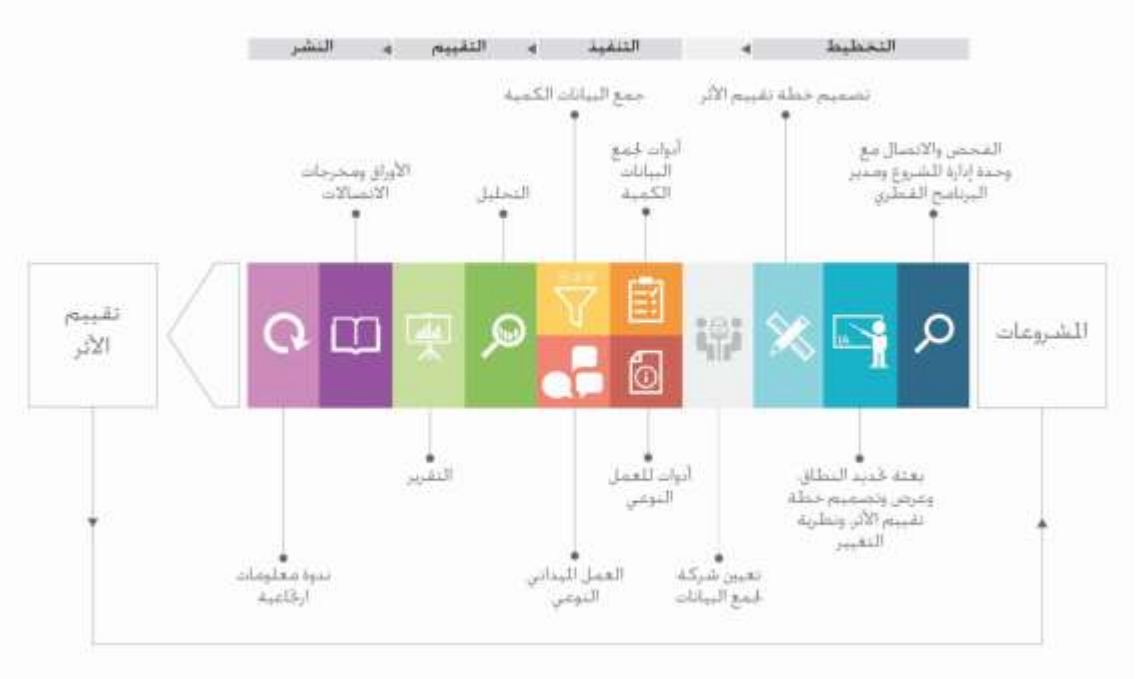

15- لقد اتبعت جميع تقييمات الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق هذا النظام. ويضمن هذا التوحيد للمقاييس قابلية المقارنة عبر المشروعات والبلدان على مدار دورة تقييم الأثر بالكامل، مع السماح بوضع التقييمات في سياقها بحسب ظروف البلد والمشروع. كما أنه يتيح تجميع تقديرات الأثر من دراسات مختلفة. وهذا النظام، بالاقتران مع بروتوكول للتحليل، ضروري لشفافية البحوث، وتقاسم البيانات، وتجميع تقديرات الأثر.

16- تمثّل نشاط رئيسي مرتبط بالمرحلة الأخيرة من النظام في وضع استراتيجية لنشر مخرجات التقييم. وبالبناء على الدروس المستفادة من تقييمات الأثر لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق، وتركيز الصندوق على توليد الأدلة من أجل العمليات، تم وضع نهج منهجي لإنشاء منتجات المعرفة لنشر نتائج تقييم الأثر بين الجمهور العام. وقد تم تطوير عدة منتجات معرفية تكميلية ويجري تقاسمها، بما في ذلك تقرير عن تقييم الأثر التقني، وسلسلة من المواجيز السياساتية، والرسوم البيانية استنادا إلى تقييمات الأثر، ومطبوعة مؤسسية عن الفعالية الإنمائية للصندوق متاحة على موقع الصندوق على شبكة الإنترنت. كما يتم عقد حلقات عمل لأصحاب المصلحة لنشر، والتحقق من صحة/مناقشة نتائج تقييم الأثر مع الفرق القطرية، وموظفي المشروعات لتجميع الدروس المستفادة من أجل تصميم المشروعات وتنفيذها في المستقبل؛ ولكن حلقات العمل تلك لم تنعقد بشكل منتظم كما كان مخططا لها أصلا.[6] والنهج العام وراء هذه المنتجات هو تطوير مواد مناسبة لجماهير مختلفة، باستخدام مجموعة متنوعة من قنوات الاتصال.

17- وبما يتماشى مع الجهود المؤسسية الأخرى لأجل تحسين قدرات الرصد والتقييم في القطاع الريفي، تم إعداد عدة دورات تدريبية على تقييمات الأثر، بما في ذلك تدريبات للنظراء الحكوميين بالاشتراك مع مراكز التعلم

[6] يعود السبب في هذا جزئيا إلى حقيقة أن إنجاز العديد من تقييمات الأثر في نفس الوقت يحد من القدرة على نشر النتائج.

بشأن التقييم والنتائج في إطار مبادرة برنامج في الرصد والتقييم الريفيين/مراكز التعلم بشأن التقييم والنتائج، وتدريبات لوحدات إدارة المشروعات، وأصحاب المصلحة المحليين على مفهوم ومنهجيات تقييم الأثر وقد تم تقاسم المواد التدريبية المعدة لوحدات إدارة المشروعات، وأصحاب المصلحة المحليين عن مفهوم ومنهجيات تقييم الأثر مع الفرق القطرية وموظفي المشروعات بعد كل بعثة لتحديد النطاق.

18- وعلى نطاق أوسع، يتم وضع مبادئ توجيهية لتقييم الأثر في صيغتها النهائية، وسوف تكون بمثابة مجموعة أدوات لوضع دورة التقييم موضع التنفيذ.

رابعا- الآثار على مستوى المشروعات لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق

19- تُظهر تقييمات الأثر الـ 17 المنجزة كجزء من التجديد العاشر لموارد الصندوق إجمالا أثرا كبيرا على حياة المستفيدين من المشروعات بالقياس إلى الأهداف الاستراتيجية الثلاثة للصندوق، والغاية المؤسسية.

20- يلخص الجدول 3 قوة آثار المشروعات التي تم تقييمها. وتُظهر الأعمدة قوة الأثر فيما يتعلق بكل هدف من الأهداف الاستراتيجية أو الغاية الشاملة: علامة الزائد (+) = أثر إيجابي؛ وعلامة الناقص (−) = أثر سلبي؛ والصفر (0) = أثر غير ذي دلالة؛[7] وغير منطبق = غير منطبق.[8] ويشمل الملحق الثالث توليفة أكثر تفصيلا لأثر ونتائج المشروعات الإفرادية.[9] وكلما كان الأثر أقوى بالنسبة للهدف الاستراتيجي، زاد عدد الرموز في كل خلية. على سبيل المثال، تشير علامة زائد واحدة إلى أثر جيد (يتراوح بين 0–20 في المائة)، وعلامتا زائد إلى أثر قوي (20–40 في المائة)، وثلاث علامات زائد إلى أثر قوي جدا (فوق 40 في المائة).

21- **الهدف الاستراتيجي 1: الإنتاج (العمود الأول):** بشكل عام، كان لتدخلات المشروعات التي تم تقييمها آثار ذات دلالة إحصائية[10] على الإنتاج، على الرغم من أن طبيعة هذه الآثار تباينت بين البلدان، بحسب نوع المشروعات، وسلاسل القيمة المدعومة. وكانت الآثار على الإنتاج والإنتاجية، في المتوسط، قوية جدا وذات دلالة إيجابية بالنسبة للمستفيدين مقارنة بمزارعي مجموعة المقارنة في جميع المشروعات باستثناء بنغلاديش حيث لم تكن الآثار ذات دلالة، وفي طاجيكستان حيث كانت سلبية وذات دلالة.

22- كانت مكاسب الإنتاج كبيرة بشكل خاص في رواندا، ونيبال، وإثيوبيا. وفي رواندا، زاد مشروع تعزيز الدخول الريفية من خلال الصادرات الذي استهدف سلسلتين للقيمة (مزارعي البن من خلال التعاونيات، ومزارعي محاصيل البستنة) بشكل كبير من إنتاج محاصيل مزارعي البستنة من خلال نهج مبتكر لسلاسل القيمة اقترن بالدعم المالي. وفي نيبال، أدى مشروع الزراعة عالية القيمة في مناطق الهضاب والجبال الذي دعم منظمات المنتجين، إلى آثار على الإنتاج بفضل نهج التنفيذ القوي الذي ضمن التقدم في أنشطة سلاسل

[7] هذا يعني أنه من وجهة نظر إحصائية هناك ثقة محدودة (أقل من 90 في المائة) بأن النتائج كانت مختلفة عن الصفر.

[8] لا تسعى جميع المشروعات إلى تحقيق جميع الأهداف الاستراتيجية الثلاثة. فإذا لم تشر نظرية التغيير إلى أنه ينبغي أن يكون لها أثر على هدف استراتيجي ما، لم يتم إدراجه في القياس، وهكذا فإن المؤشر "غير منطبق".

[9] المواجيز السياساتية لكل مشروع في فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق متاحة أيضا وتحتوي على موجز للمشروعات، وأهدافها، والأثر على المستفيدين من الصندوق مقارنة مع المجموعة الافتراضية. كما تشمل الوثائق السياساتية أيضا رسوما بيانية تركز على أثر محدد على متغيرات النواتج ذات الاهتمام. ويمكن العثور على وثائق تقييمات الأثر في الموقع https://www.ifad.org/en/impact-assessment.

[10] تعبير "ذات دلالة" في هذا القسم يعني ذات دلالة إحصائية على الأقل بمستوى ثقة نسبته 90 في المائة.

القيمة. وفي برنامج التنمية التشاركية للري على نطاق صغير في إثيوبيا، الذي كانت تغطيته على صعيد القطر، شهد المستفيدون أثرا كبيرا على الإنتاج في مجال البستنة حتى في موسم الجفاف، وذلك بفضل البنية الأساسية للري، التي لعبت دورا مسبقا في إدارة المخاطر في سياق جفاف شديد بشكل خاص.

23- وفي مشروع تنمية الثروة الحيوانية والمراعي في طاجيكستان، زاد حجم قطيع الماشية بشكل كبير لدى المستفيدين، إلا أن الكمية السنوية، واليومية من الحليب المنتج كانت أقل بكثير بالنسبة للمستفيدين مقارنة بنظرائهم في مجموعة الضبط، وذلك ربما بسبب حقيقة أن مصادر التغذية المستخدمة كانت غير كافية لإطعام قطيع أكبر من الماشية.

24- **الهدف الاستراتيجي 2: الوصول إلى الأسواق (العمود الثاني):** الآثار عبر مؤشرات الوصول إلى الأسواق (لا سيما قيمة المبيعات، أو الهوامش الإجمالية، أو المؤشرات المتعلقة بالمشاركة في الأسواق) إيجابية بقوة بشكل إجمالي، وذات دلالة بالنسبة لجميع المشروعات التي تم تقييمها، باستثناء مشروعات دولة بوليفيا المتعددة القوميات، وسان تومي وبرينسيبي حيث لم تكن مؤشرات المستفيدين مختلفة بشكل كبير عن نواتج مزارعي مجموعة المقارنة.

25- طور مشروع التنمية الزراعية المتكاملة في غانكسي في الصين نهجا مبتكرا من خلال تنفيذ أنشطة الدعم الزراعي جنبا إلى جنب مع الأنشطة الرامية إلى تحسين ظروف البيئة الريفية. وتظهر النتائج أن الأسر التي تتلقى هذا المزيج من الدعم شهدت غلات أكبر وقيمة أعلى من إنتاج الخضروات. وفي السنغال، كان مشروع دعم سلاسل القيمة الزراعية ناجحا في جعل الإنتاج مربحا للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وزاد الوصول إلى الأسواق على الهامش الكثيف، وأكثر من ذلك على الهامش الواسع بالنسبة للأسر المستفيدة.

26- وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، حيث ركز المشروع في الغالب على التدخلات المجتمعية التي تمحورت حول توزيع سلالات محسنة من الثروة الحيوانية. وهنا، يشير الأثر إلى بيع منتجات الثروة الحيوانية، حيث لم تكن النتائج مختلفة بشكل كبير عن نواتج المزارعين في مجموعة المقارنة. ومن جهة أخرى، في سان تومي وبرينسيبي، تعلقت النتائج بمشروعين لسلاسل القيمة يركزان على تعزيز سلاسل قيمة الكاكاو، والبن، والفلفل من خلال التعاونيات (برنامج التنمية التشاركية للقطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة ومصايد الأسماك الحرفية؛ ومشروع الزراعة التجارية لأصحاب الحيازات الصغيرة). وعلى الرغم من أن النتائج كانت إيجابية في المتوسط، إلا أن الآثار المقدرة كانت ذات دلالة إحصائية بالنسبة لسلاسل قيمة البن والفلفل فقط.

27- **الهدف الاستراتيجي 3: الصمود (العمود الثالث):** تضمّن الصمود مؤشرا ذاتيا لقدرة المزارعين المتصورة على الانتعاش من الصدمات، ومؤشرات لتنويع المحاصيل والدخل. والمؤشرات إيجابية وذات دلالة إلى حد كبير بالنسبة لجميع المشروعات التي تم تقييمها تقريبا.

28- كانت آثار الصمود قوية بشكل خاص في برنامج التنمية التشاركية للري على نطاق صغير في إثيوبيا، حيث أظهر المستفيدون قدرة أكبر على تنويع حافظة محاصيلهم على عكس نظرائهم في مجموعة المقارنة، وذلك بسبب الدور التنظيمي للبنية الأساسية للري، والتي سمحت لهم بتوليد عوائد حتى في ظل ظروف

الجفاف الشديدة. وبالمثل في رواندا، أظهر المستفيدون من تعاونيات البن المدعومة نواتج صمود أكبر، على سبيل المثال أثرا إيجابيا كبيرا على قدرة الأسر على التعافي من الجفاف.

29- وُجدت استثناءات في بنغلاديش والصين حيث لم تكن الآثار ذات دلالة إحصائية. وكانت آثار الصمود سلبية في ساو تومي وبرينسيبي (ولكنها ذات دلالة بشكل هامشي)، وربما يرجع ذلك إلى التصور الأكثر سلبية لدى المزارعين المستفيدين بالنسبة لشدة الصدمات، وتعرضهم لها.

30- **الغاية: الحراك الاقتصادي (العمود الرابع):** بالنسبة إلى الغاية الشاملة للصندوق المتمثلة في تحسين الحراك الاقتصادي للمستفيدين، تعتبر النتائج إيجابية وذات دلالة بالنسبة لجميع المشروعات المقيمة. ويعرّف الحراك الاقتصادي على أنه التحسينات في الوضع الاقتصادي، وقد تم قياسه من خلال مؤشرات تستند إلى الأصول، بالإضافة إلى مؤشرات مقاييس الأموال الأخرى (مثل إجمالي الدخل، والدخل الزراعي). وتجدر الإشارة إلى أن الآثار على الدخل تظهر تباينا واسعا بين المشروعات من حيث الحجم.

31- وعلى سبيل المثال، كانت مكاسب الدخل كبيرة جدا في رواندا. وهناك، شهد مزارعو البن زيادة في الدخل بنسبة 32 في المائة، بينما شهد مزارعو محاصيل البستنة زيادة وصلت إلى خمسة أضعاف في المحاصيل والمبيعات، وشهد البعض زيادة بنسبة 100 في المائة في دخلهم. وفي إثيوبيا، كانت آثار الري على مؤشرات الحراك الاقتصادي، وعلى وجه التحديد المحاصيل، والثروة الحيوانية، والدخل من الأجور الزراعية – إيجابية بشكل ملحوظ، ولا سيما بالنسبة للدخل من المحاصيل – مع حدوث أكبر الآثار في الموسم الثاني للأمطار.

الجدول 3

الإقليم	البلد	المشروع	الهدف الاستراتيجي 1: الإنتاج	الهدف الاستراتيجي 2: الوصول إلى الأسواق	الهدف الاستراتيجي 3: الصمود	الغاية: الحراك الاقتصادي
آسيا والمحيط الهادي	بنغلاديش	مشروع البنى الأساسية الساحلية المقاومة لتغير المناخ	0	+++	0	+
–	الصين	مشروع التنمية الزراعية المتكاملة في غانكسي	+	+++	0	+
–	نيبال	مشروع الزراعة عالية القيمة في مناطق الهضاب والجبال	+++	+++	+	+++
–	الفلبين	مشروع تعزيز إنتاج الأرز المروي	+	+++	0	+
أفريقيا الشرقية والجنوبية	إثيوبيا	برنامج التنمية التشاركية للري على نطاق صغير	+++	++	+++	+++
–	كينيا	برنامج التسويق التجاري لمنتجات الألبان لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة	++	+++	+	++
–	مدغشقر	مشروع لدعم التنمية في إقليمي مينابي وميلاكي	++	+++	++	+++
–	رواندا	مشروع تعزيز الدخول الريفية من خلال الصادرات	مزارعو البن +/ مزارعو محاصيل البستنة +++	مزارعو البن +++	منتجو البن +++ / منتجو محاصيل البستنة 0	منتجو البن ++ / منتجو محاصيل البستنة+++
–	جمهورية تنزانيا المتحدة	برنامج تنمية القطاع الزراعي– الثروة الحيوانية؛ وبرنامج مساندة الخدمات الزراعية	+++	+++	+	+++
أمريكا اللاتينية والكاريبي	دولة بوليفيا المتعددة القوميات	خطة لاستئصال الفقر المدقع – المرحلة الأولى: المشروع الرائد لتعزيز قدرة المجتمعات والأسر التي تعيش في فقر مدقع في كوتشابامبا وبوتوسي	+	0	+	+
–	المكسيك	مشروع التنمية المجتمعية للغابات في الولايات الجنوبية (كامبيتشي وتشياباس وواهكا)	++	+	+	+
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا	طاجيكستان	مشروع تنمية الثروة الحيوانية والمراعي	–	+++	+	++
أفريقيا الغربية	تشاد	برنامج دعم التنمية الريفية في غويرا	+++	غير منطبق	0	+

والوسطى						
–	سان تومي وبرينسيبي	برنامج التنمية التشاركية للقطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة ومصايد الأسماك الحرفية؛ ومشروع الزراعة التجارية لأصحاب الحيازات الصغيرة	+	0	–	+++
–	السنغال	مشروع دعم سلاسل القيمة الزراعية	++	+++	+	+

ملاحظة: درجة القوة: +++ (–––) أكبر من 40 في المائة – أثر قوي جدا؛ ++ (––) بين 20 في المائة و40 في المائة – أثر قوي؛ + (–) أقل من 20 في المائة – أثر جيد؛ 0 ليس ذا دلالة إحصائية عند مستوى ثقة نسبته 90 في المائة؛ غير منطبق – غير منطبق على المشروع.

خامسا– الدروس الأولية المستفادة من فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق

32- تم استخلاص ثلاث رسائل أولية لها آثار على مضي تصميم وتنفيذ المشروعات قدما من تقييمات أثر التجديد العاشر لموارد الصندوق. وترد أدناه الدروس مع الأدلة التي تدعمها.

أولا، المشروعات ذات نظرية التغيير القوية تظهر آثارا أقوى.

33- بعبارة أخرى، يمكن للمشروعات التي تتسم بالتركيز وتتكون من أنشطة وأهداف مترابطة أن تولد آثارا أكبر مقارنة بالمشروعات ذات التدخلات الأكثر تنوعا أو الغير مترابطة.

34- من الأمثلة على المشروعات المركزة تلك التي تنفذ التدخلات القائمة على البنية الأساسية. وقد وُجد أن هذه التدخلات تولد آثارا إيجابية (على سبيل المثال، في برنامج التنمية التشاركية للري على نطاق صغير في إثيوبيا، زادت غلات محاصيل الحبوب بنسبة 51 في المائة مقارنة مع مزارعي المقارنة)، غير أنه يتم تعظيم الآثار عندما تدمج تدخلات البنية الأساسية مع أنشطة التسويق (كما كان الحال مع مشروع التنمية الزراعية المتكاملة في غانكسي في الصين حيث أظهرت غلات الفاكهة للعينة بأكملها زيادة بنسبة 19 في المائة فقط للمستفيدين مقارنة بمزارعي المقارنة، بينما يمكن أن تصل إلى زيادة بنسبة 70 في المائة إذا تم تنفيذها مع دعم التسويق).

35- ومثال آخر على المشروعات المركزة هي تلك التي تنفذ من خلال مشروعات سلاسل القيمة. ويمكن أن تكون تلك الأخيرة فعالة جدا، ويمكن للآثار أن تكون حتى أكبر عندما تقترن بدعم الوصول إلى الأسواق، والتجهيز الزراعي، والتمويل الريفي (في حالة مشروع تعزيز الدخول الريفية من خلال الصادرات في رواندا، زادت مبيعات محاصيل البستنة بنسبة 100 في المائة مقارنة مع مزارعي المقارنة؛ وفي مشروع دعم سلاسل القيمة الزراعية في السنغال، زادت مبيعات محصول الدخن بنسبة 119 في المائة). وباختصار، تظهر التحليلات أن المشروعات التي تنفذ أنشطة الإنتاج الزراعي والتسويق إلى جانب أنشطة البنية الأساسية، على سبيل المثال، قد تؤدي إلى آثار أقوى من حيث الإنتاج، والحراك الاقتصادي.

36- وعلى عكس التدخلات المركزة، وجد أن المشروعات ذات الأنشطة المتنوعة وغير المترابطة – على سبيل المثال، مشروعات التنمية التي تنفذ في تدخلات عديدة وليست بالضرورة مترابطة جيدا – لها أثر أقل نظرا

للتخفيف المحتمل لآثار المشروع الناتج عن عدم التجانس الكبير، والنطاق الصغير للتدخلات عبر مناطق المشروع. وأحد الأمثلة على ذلك مشروعات التنمية التي يوجهها المجتمع، حيث تطلب المجتمعات تحقيق اهتمامها الأكثر إلحاحا أولا. وغالبا ما تلبي هذه الحاجة قصيرة الأجل دون استراتيجية طويلة الأجل. غير أنه غالبا ما يؤدي النهج إلى تجميع الاحتياجات حول مجالات مواضيعية مماثلة يمكن ضمنها إيجاد آثار أقوى. وعلى سبيل المثال، في خطة لاستئصال الفقر المدقع – المرحلة الأولى: المشروع الرائد لتعزيز قدرة المجتمعات والأسر التي تعيش في فقر مدقع في كوتشابامبا وبوتوسي في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، تم تنفيذ تدخلات مختلفة، غير أن أغلبها ركز على أنشطة الثروة الحيوانية. وعند النظر إلى النتائج، كانت الآثار قوية بالنسبة للتدخلات المتعلقة بالثروة الحيوانية: في حين لم توجد أي آثار على التنوع الغذائي للعينة التي تغطي المجموعة الكاملة من التدخلات المنفذة، ووجدت زيادة بنسبة 4 في المائة فقط في التنوع الغذائي للمستفيدين المشاركين في أنشطة الثروة الحيوانية؛ وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك زيادة بنسبة 24 في المائة في الدخل الزراعي في السنة لعينة الثروة الحيوانية، مقابل زيادة بنسبة 21 في المائة للعينة الإجمالية. وتشير هذه النتيجة إلى الحاجة إلى تحديد احتياجات التنمية الرئيسية في البداية وضمان تماسك داخلي قوي للأنشطة مع سلسلة النتائج.

37- في زنجبار (جمهورية تنزانيا المتحدة)، شمل مشروعان (برنامج تنمية القطاع الزراعي– الثروة الحيوانية، وبرنامج مساندة الخدمات الزراعية) يستخدمان نموذج مدارس المزارعين الحقلية حوالي 57 نوعا مختلفا من التدريب (المناهج الدراسية). وقد وجد التقييم أن المناهج الدراسية التي ركزت على المنتجات الرئيسية للمنطقة كانت فعالة، ولديها الإمكانات لخلق أوجه التآزر، وتوليد آثار مضاعفة على المستوى المحلي. وهدا يضمن أيضا الملاءمة والاستيعاب. وعلى وجه التحديد، تم تحقيق عوائد أكبر من حيث إيرادات الثروة الحيوانية سواء من مبيعات الأصول والمنتجات، أو من زيادة استثمارات المشاركين في مدارس المزارعين الحقلية في مجال الصحة الحيوانية، والأعلاف.

38- وثمة جانب آخر مرتبط بنظرية قوية ومتماسكة للتغيير، ألا وهو الحاجة إلى ربط الأهداف طويلة الأجل بالنواتج قصيرة الأجل. على سبيل المثال، يتطلب تحقيق التنمية المستدامة استخداما أكثر استدامة للموارد الطبيعية والذي يتطلب في بعض الحالات فترة زمنية أطول لتحقيقها. وعلى سبيل المثال، تتطلب استعادة المراعي المتدهورة ما يقرب من 20 عاما لتحقيقها، وبالتالي يلزم توفير تغذية إضافية للماشية أثناء تلك الفترة. وفي مشروع تنمية الثروة الحيوانية والمراعي في طاجيكستان، تم تطبيق خطط تناوبية، وتنفيذ استراتيجية جيدة لتحسين الثروة الحيوانية، ولكن لم يتم تنفيذ إنتاج الأعلاف من خلال توزيع البذور المخصصة بشكل كاف للتعويض عن التناوب المعمول به. وقد تُرجم هذا أيضا إلى نواتج نباتية مماثلة بين المستفيدين ومزارعي المقارنة، مما أدى إلى مكاسب صغيرة في مساحة المراعي المستعادة، وبعض التخفيضات في إنتاج الحليب. ومع ذلك، أدت تدخلات الثروة الحيوانية إلى إنتاجية أعلى في هذا المجال بفضل السلالات الأفضل، وتقنيات التربية الأكثر ملاءمة، وتوافر المياه، والخدمات البيطرية (حيث شهد المستفيدون زيادة في وزن الأغنام بنسبة 17 في المائة، ووزن الأبقار بنسبة 27 في المائة).

ثانيا، تتطلب فوائد المشاركة في الأسواق تحديدا شاملا للقيود

39- لا يمكن أن يزيد الدخل من المبيعات والوصول إلى الأسواق بشكل عام إلا إذا تمت معالجة جميع الحواجز على طول سلسلة القيمة (مثل الإنتاج، وإضافة القيمة، والائتمان، والوصول إلى الأسواق، والمعلومات المتعلقة بالأسعار، وتحديد هوية المشتري) بطريقة مرتبطة ومنسقة. ويمكن لثلاثة من مشروعات سلاسل القيمة تقديم دليل بهذا الصدد.

40- الأول هو مشروع الزراعة عالية القيمة في مناطق الهضاب والجبال في نيبال، حيث نجح نهج متكامل في إشراك جميع الجهات الفاعلة على طول سلسلة القيمة، مما أدى إلى آثار إيجابية بالنسبة للوصول إلى الأسواق (شهد المستفيدون زيادة بنسبة 5 إلى 6 في المائة في نواتج الوصول إلى الأسواق على مدار السنة، بالإضافة إلى مكاسب بنسبة 50 في المائة و63 في المائة في دخل المحاصيل والثروة الحيوانية على التوالي). والمثال الثاني هو في سان تومي وبرينسيبي، حيث أدى مشروعان لسلاسل القيمة (برنامج التنمية التشاركية للقطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة ومصايد الأسماك الحرفية، ومشروع الزراعة التجارية لأصحاب الحيازات الصغيرة) إلى زيادة الإنتاج، وتيسير إصدار الشهادات العضوية، وإقامة علاقات مع أسواق التصدير في مجال ثلاث سلاسل قيمة، هي سلاسل قيمة الكاكاو، والبن، والفلفل. وقد أدى ذلك إلى عوائد إيجابية بشكل إجمالي يمكن تعظيمها من خلال فرص إضافة سلاسل قيمة (زادت مبيعات سلع محددة من 28.7 في المائة إلى 44.7 في المائة بالنسبة للمستفيدين بالمقارنة مع مزارعي مجموعة المقارنة). لم تتوفر لجميع السلع فرصا لإضافة القيمة، مما قلل من الآثار المحتملة (زادت مبيعات سلع محددة من 28.7 إلى 44.7 في المائة للمستفيدين مقارنة بمزارعي الضبط). ويقدم المثال الثالث مشروع البنى الأساسية الساحلية المقاومة لتغير المناخ في بنغلاديش، والذي طور أسواقا وبنية أساسية للطرق مقاومة لتغير المناخ. وفي هذه الحالة، أدى التيسير غير الكافي للوصول إلى المدخلات المحسنة خلال موسم الأمطار إلى الحد من آثار الإنتاجية، والوصول إلى الأسواق (على سبيل المثال، ارتفعت مبيعات المحاصيل بنسبة 103 في المائة لدى المستفيدين مقارنة بمزارعي مجموعة المقارنة، إلا أن هذه المبيعات كانت مدفوعة أساسا بالمبيعات خلال موسم الجفاف).

ثالثا، يعد تضمين تدابير احترازية لإدارة مخاطر الأحداث المتطرفة (مخاطر الطقس أو غيرها من المخاطر الطبيعية) أمرا بالغ الأهمية، ولا سيما في المناطق شديدة الضعف.

41- المشروعات التي تضع تدابير وقائية أو خططا للطوارئ في حالة الأحداث المتطرفة أكثر احتمالا لأن تحقق آثارا مستدامة. وتشمل هذه الأحداث ظواهر الطقس مثل الأعاصير، أو غيرها من المخاطر الطبيعية مثل المد الزلزالي، والانهيارات الأرضية، والزلازل، وثورات البراكين. وينبغي أن تولي المشروعات اهتماما خاصا أيضا للصدمات البطيئة الحدوث (حالات الجفاف، على سبيل المثال)، حيث أن من المحتمل أيضا أن تؤثر هذه سلبا على النواتج الإنمائية.

42- يوفر مشروعان للري أدلة على هذا الادعاء. الأول هو مشروع تعزيز إنتاج الأرز المروي في الفلبين، حيث لم تُلاحظ أي آثار في منطقة واحدة (من أصل ثلاثة) هي الأكثر تضررا من إعصار هائل. ويبدو أن الإعصار قد خفف من الفوائد بسبب تعطل إدارة استثمارات مشاريع الري ومرافق تخزين البذور. وهكذا، كانت آثار المشروع صامتة في هذه المنطقة، ولكن قابلة للقياس في المنطقتين الأخريين (حيث حدثت

زيادات بنسبة 8 إلى 13 في المائة في غلات الأرز، و11 في المائة في الدخل). والمثال الثاني هو المشروع (إثيوبيا) الذي وفر الري على نطاق صغير. وفي هذا السياق الزراعي المناخي الصعب للبلد، كان الري بمثابة استراتيجية فعالة لإدارة المخاطر في وجه الصدمات المرتبطة بالجفاف (في موسم الجفاف، شهد المستفيدون زيادة بنسبة 51 في المائة في غلال الحبوب، وزيادة بنسبة 175 في المائة في المشاركة في الأسواق).

43- ولم تولد مبادرة تقييم الأثر دروسا مستفادة بشأن تصميم وتنفيذ المشروعات وحسب، بل أثمرت دروسا حول عمليات تقييم الأثر أيضا، والتي ترد في الملحق الثاني.

سادسا- الاستنتاجات الأولية

44- لقد وفرت تقييمات الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق إمكانات تعلم كبيرة، وفعّلت إطار الفعالية الإنمائية. وخلال التجديد العاشر لموارد الصندوق، نفذ الصندوق بنجاح منهجية تقييم الأثر التي تم تصورها خلال التجديد التاسع لموارد الصندوق، وأحرز المزيد من التقدم تجاه خلق ثقافة قائمة على الأدلة. والملاحظ أن تنظيم دورة إنتاج تقييم الأثر الشامل مكّنت من إعطاء نتائج متسقة تعتبر مناسبة لتقدير الآثار المؤسسية. والصندوق هو المؤسسة المالية الدولية الوحيدة التي لديها إطار للفعالية الإنمائية، والذي يلبي كلاً من معياري المساءلة والتعلم.

45- تمثل تقييمات الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق تحولا من التركيز الضيق على المساءلة، السمة الأبرز خلال التجديد التاسع لموارد الصندوق، إلى التركيز على التعلم حيث تكون نتائج تقييمات الأثر ذات صلة بالسياسات، وبالتالي لديها إمكانية تحسين الفعالية الإنمائية، والكفاءة، والملاءمة الشاملة لعمليات الصندوق.

46- وفيما يتعلق بالآثار المؤسسية عبر الأهداف الاستراتيجية، تعتبر النتائج رائعة، ولا سيما في مجال الإنتاج، والوصول إلى الأسواق، وكذلك بالنسبة للغاية الشاملة المتمثلة في تحسين الحراك الاقتصادي للمستفيدين. وتُبرز الدروس المستفادة من تقييمات الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق كيف أن نظرية التغيير القوية للمشروع تبقى العنصر الأساسي الذي يضمن التماسك الداخلي والنجاح للمشروعات. وبشكل إجمالي، يمكن ترجمة تقييمات الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق إلى تحسينات برامجية تستنير بها قرارات السياسات على مختلف مستويات أصحاب المصلحة.

47- سيتم تطبيق الدروس المستفادة بشأن تنفيذ عملية تقييم الأثر التي توفرت خلال فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق في فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، سيركز التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق على سد الفجوة بين العمل التحليلي والسياسات عن طريق تعزيز التعاون داخل الصندوق، وبناء قدرات أصحاب المصلحة في مفاهيم وممارسات تقييم الأثر.

نهج قياس الأثر على مستوى المشروعات والمستوى المؤسسي لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق

1- يُجري الصندوق تقييمات الأثر على مستوى المشروعات على مجموعة مختارة من المشروعات (15 في المائة) التي تمثل الحافظة كوسيلة لقياس الأثر المؤسسي. وهذا يتطلب منهجية يمكنها إسناد أثر الصندوق على المستوى المؤسسي، كأن يتم توفير تقدير للأثر الإجمالي للمؤشرات المؤسسية التي تم وضعها في الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016–2025. والنهج المستخدم منهجي، وشامل، وشفاف.

2- يحدد إطار الفعالية الإنمائية للصندوق المعايير الرئيسية لاختيار المشروعات التي ستخضع لتقييم للأثر: (1) القدرة على تعلم الدروس؛ (2) إمكانية القيام بتقييم أثر علمي دقيق؛ (3) التبني من قبل الحكومة والصندوق؛ (4) قدرة المشروع على تمثيل حافظة الصندوق. وهذا المعيار الأخير أساسي لضمان أن يكون الاختيار ممثلا للحافظة. وأدرج معيار اختيار إضافي: ملاءمة تقييم الأثر للمراحل اللاحقة من المشروع. وكان المنطق وراء ذلك أن العامل الرئيسي لتقييم الأثر، بالإضافة إلى المساءلة، هو التعلم؛ وأن التعلم ينبغي أن يثري تصميم المشروعات الجديدة في نفس البلد أو في أي مكان آخر، مما يوفر سلعة عامة لواضعي السياسات.

3- وتم الاختيار الفعلي للمشروعات امن أجل تقييم الأثر بطريقة تشاركية مع الشُعب الإقليمية في الصندوق، والتي وفرت قائمة بالمشروعات المناسبة للإدراج استنادا إلى المعايير المحددة. وبعد ذلك، تم إجراء عملية لتحديد ما إذا كانت المشروعات قابلة للتنفيذ بالتشاور مع الشُعب الإقليمية، والمديرين القطريين المعنيين.

4- وصمّم نهج تقييمات الأثر على مستوى المشروعات الإفرادية لضمان الإسناد، أي القدرة على الادعاء بأن الأثر على مؤشر رئيسي عالي المستوى هو نتيجة لاستثمار معين. والإسناد يتطلب إنشاء حالة افتراضية معقولة تسمح بمقارنة ما كان يمكن أن يحدث في حالة عدم وجود تدخل.

5- يوضح الشكل 1 مفهوم الإسناد. وأن نسأل "ما هو أثر مشروع يدعمه الصندوق" هو في الواقع أن نسأل: "كيف تختلف نواتج المستفيدين في ظل مشروع الصندوق عما كان من الممكن أن تكون عليه في غياب المشروع؟" ويسمى هذ الناتج الذي كان سيحصل لو لم تستهدف المجموعة من قبل المشروع "الناتج الافتراضي".

6- للحصول على أثر مشروع للصندوق على مجموعة من الأفراد (مجموعة المعالجة)، تتم مقارنتها بمجموعة مماثلة من الأفراد الذين لم يتعرضوا للمشروع (مجموعة الضبط). ولكن لكي يكون هذا نهجا صالحا، يتعين على المرء أن يضمن أن تكون نواتج الأفراد الذين لم يتعرضوا للمشروع (مجموعة الضبط) هي نفسها، في المتوسط، مثل النواتج التي كان سيشهدها الأفراد الذين تلقوا المشروع (مجموعة المعالجة)، لو أنهم لم يتلقوا ذلك المشروع. وهذا هو التحدي الرئيسي لتقييمات الأثر.

7- لإسناد أثر المشروعات، تم وضع أساليب لجمع البيانات، والتحليل الإحصائي التكميلي. وقد استخدمت هذه الأساليب – وهي الجمع الدقيق للبيانات اللاحقة لمجموعات المعالجة والضبط، والنُهج غير التجريبية في تحليل البيانات – في تقييمات الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق. وقد سمحت الرقابة الدقيقة للجودة

التي وضعت خلال فترة التجديد العاشر للموارد للصندوق بأن ينشئ حالات افتراضية صالحة، ويحسب تقديرات الأثر الموثوقة.

الشكل 1

التمثيل التخطيطي للإسناد

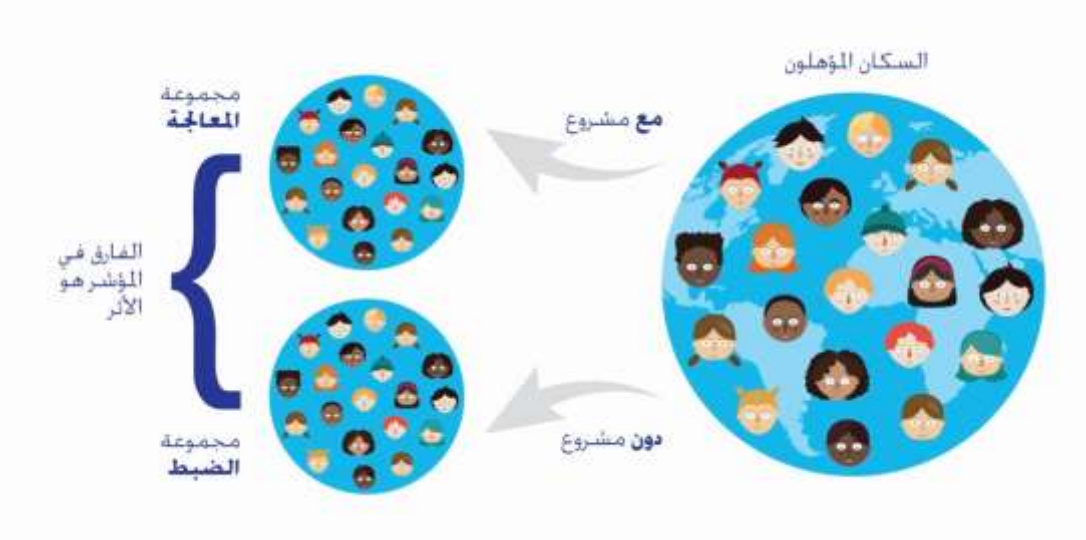

8- إلى جانب متغيرات أخرى، حددت تقييمات الأثر على مستوى المشروعات أثر المشروع على المؤشرات الرئيسية في إطار قياس النتائج لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق (الحراك الاقتصادي، والإنتاج، والوصول إلى الأسواق، والصمود). ومن ثمّ يتعين تجميع هذه المؤشرات للحصول على تقديرات الأثر على المستوى المؤسسي.

9- وفيما يتعلق بالأثر على المستوى المؤسسي، تتألف منهجية تقدير الأثر المؤسسي من سمتين: التجميع والتوقعات. والتجميع هو العملية التي يتم بموجبها تجميع نتائج تقييمات الأثر على مستوى المشروعات عبر الدراسات (عبر التحليل الجامع) لإنشاء متوسط الآثار عبر تلك المشروعات. وعلى سبيل المثال، كم يزيد مشروع للصندوق من الإنتاج في المتوسط؟ وتشير التوقعات إلى النهج الذي يسمح للمرء باستقراء هذا الأثر على حافظة الصندوق بأكملها للحصول على تقييم لعدد الأشخاص الذين استفادوا من استثمارات الصندوق. على سبيل المثال، وبالنظر إلى متوسط الأثر، كم من الأشخاص الذين شهدوا زيادات كبيرة في الإنتاج كنتيجة لاستثمارات الصندوق؟ ويعرض الشكل 2 أدناه هذا النهج الشامل بشكل مرئي.

10- وبينما يتطلب التجميع استكمال جميع تقييمات الأثر على مستوى المشروعات، تتطلب التوقعات بيانات مفصلة عن عدد المستفيدين من مشروعات الصندوق للفترة المشمولة. ويتم الإبلاغ عن هذه البيانات في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، وبالتالي سيتم إجراء التوقعات إلى جانب الإبلاغ في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق.

الشكل 2

نهج الصندوق في قياس الأثر

الدروس المستفادة بشأن عملية تقييم الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق

1- برز عدد من الدروس والتحديات من مبادرة الصندوق لتقييم الأثر والتي تتعلق بالنهج الشامل والعملية. وتتمثل أبرز التحديات التي تمت مواجهتها في القضايا التالية: الجدول الزمني لتقييم الأثر، والمعلومات على مستوى المشروعات، والتخطيط المسبق لتقييم الأثر، وتأييد وتوافق فرق المشروعات، والموارد المالية.

2- أولا، تم مواجهة عدد من التحديات في اختيار المشروعات التي ستخضع لعمليات تقييم الأثر، ولا سيما فيما يتعلق بتقييمات الأثر اللاحقة. وبشكل عام، يجب تقديم تقارير إنجاز المشروعات في غضون ستة أشهر من تاريخ إنجاز المشروعات. والجدول الزمني لإجراء تقييمات الأثر اللاحقة هو في المتوسط من 8 إلى 12 شهرا، اعتمادا على الموسم الزراعي في البلد. ونظرا لأن اختيار تقييمات الأثر اللاحقة لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق لم يأخذ دائما في الحسبان هذين الجدولين الزمنيين المتعارضين، ينبغي اختيار المشروعات التي ستُعتبر مرشحة لتقييمات الأثر اللاحقة في المستقبل قبل 1-1.5 سنة على الأقل من تاريخ الإنجاز. والغرض من هذا أساسا هو ضمان إمكانية دمج نتائج تقييمات الأثر في تقارير إنجاز المشروعات للتحقق من صحة النتائج مع الفرق القطرية وموظفي المشروعات، ولكي يُسترشد بها في تصميم وتنفيذ المشروعات في المستقبل.

3- ثانيا، يُعد تأييد أصحاب المصلحة – أي مشاركة المديرين القطريين، والدعم المقدم من وحدة إدارة المشروع طوال دورة تقييم الأثر – أمرا بالغ الأهمية. وبينما يحاول الصندوق إجراء تقييم للأثر مع الحد الأدنى من العمل الإضافي المطلوب من المديرين القطريين، فإن دعمهم، ولا سيما في التفاعل مع وحدة إدارة المشروع، ذو أهمية حاسمة سواء لضمان طرح الأسئلة الصحيحة في تقييم الأثر، أو للتأكد من تصميم خطة تقييم الأثر بشكل صحيح. وهذا التأييد ضروري للحصول على الاستجابة والتعاون في الوقت المناسب، والحصول على البيانات والمعلومات الثانوية المتاحة، وكذلك في إعداد وتنفيذ أنشطة تقييمات الأثر بدءا من أخذ العينات، ومتابعة بتحديد الشركات المحتملة لجمع البيانات، وتحديد جهات الاتصال على المستوى القطري لجمع البيانات.

4- ثالثا، المعلومات غير الكافية وغير الدقيقة عن مكونات المشروعات أو التدخلات، سواء من حيث الوثائق، والبيانات الموجودة لرصد وتقييم المشروعات، تخلق صعوبة في تصميم تقييمات الأثر. وفي حين أن التفاصيل عن مكونات المشروعات أو التدخلات في تقارير تصميم المشروعات شاملة، إلا أنه قد يمكن تنفيذ بعض مكونات المشروعات أو التدخلات بطرق مختلفة تماما (أو في بعض الحالات التخلي عنها) بعد دخول المشروعات حيز التنفيذ. وبيانات ووثائق الرصد والتقييم غير الكافية وغير المتسقة لتسجيل هذه التغييرات تجعل تصميم تقييمات الأثر صعبا للغاية. وعلى الرغم من هذه التحديات، تم خلال تقييمات الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق التأسيس لجمع بيانات إضافية على مستوى المشروعات لكي يسترشد بها تصميم تقييم الأثر عندما يكون ذلك ملائما وحسب الاقتضاء. وكانت عملية جمع البيانات الإضافية هذه عبارة عن عملية مسح شاملة لتحديد مواقع المشروع بدقة، والحصول على قوائم الأسر والمجتمعات المحلية المستفيدة، والحصول على الجدول الزمني الفعلي لبدء المشروع، وتحديد استراتيجية الاستهداف في المشروع بدقة، وفهم أنواع الأنشطة المنفذة أو المقدمة في كل موقع من مواقع المشروع. وقد أضاف هذا النشاط فترة شهرين إلى ثلاثة أشهر إضافية لدورة الإنتاج العادية لتقييم الأثر. وكسبيل بديل، يتمثل الحل في

الانخراط النشط مع الفرق القطرية وموظفي المشروعات لإبلاغهم بالتغييرات المحتملة في تفاصيل تنفيذ المشروع فيما يتعلق بالاستهلال.

5- رابعا، وفيما يتعلق بتقييمات الأثر المسبقة لمشروعات الصندوق، ففي حين أن هناك قيمة مضافة واضحة في تقديم مدخلات لوضع نظرية التغيير، وللمساعدة في تصميم استراتيجية استهداف قوية، إلا أنه ثبت أن تصميم مجموعة المعالجة والضبط صعب، وكذلك التخطيط لجدول جمع البيانات. وتدور التحديات حول (1) الافتقار إلى تحديد واضح للمستفيدين من المشروع؛ (2) صعوبة الحفاظ على استراتيجية التحديد المقترحة لتقييم الأثر طوال تنفيذ المشروع؛ (3) عدم التركيز على النتائج الرئيسية عندما تكون المشروعات معقدة للغاية؛ (4) جدول زمني لتنفيذ المشروع دون إطار زمني كامل لبدء وتنفيذ المشروع. كما تشكل معدلات الصرف البطيئة أيضا تحديات لبدء المشروع على الرغم من إمكانية تأجيل خطوط الأساس وفقا لذلك. وعند اختيار تقييمات الأثر المسبقة، كان الصندوق يعمل مع الفرق القطرية وموظفي المشروعات لتوضيح خصائص تقييمات الأثر المسبقة لضمان أنه يمكن إجراء عمليات مسح خط الأساس والمتابعة في ضوء الإطار الزمني للمشروع.

موجز لتقييمات الأثر على فرادى البلدان لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق

1- ساعد مشروع تعزيز الدخول الريفية من خلال الصادرات المدعوم من الصندوق في رواندا المزارعين على الوصول إلى الخدمات المالية الريفية، وزيادة إنتاج وجودة محاصيلهم النقدية. وركز المشروع على دعم تعاونيات البن بالإضافة إلى سلاسل قيمة محاصيل البستنة، والشاي، والحرير. وأظهر تقييم الأثر تحسينات كبيرة. وشهد مزارعو البن زيادة في الدخل بنسبة 32 في المائة، وزيادة في محصول البن بنسبة 71 في المائة. وأدى ذلك إلى انخفاض الفقر بنسبة 10 في المائة بين المزارعين وجعلهم أكثر قدرة على مواجهة الصدمات، ولا سيما موجات الجفاف. وشهد مزارعو محاصيل البستنة زيادة تصل إلى خمسة أضعاف في المحاصيل والمبيعات، وشهد البعض زيادة بنسبة 100 في المائة في دخلهم. ومع دخول أفضل، استطاعوا تشغيل العمالة وخلق فرص عمل جديدة، واستثمر العديد من المزارعين في مشاريع أخرى مثل المتاجر المحلية، ومرافق التجهيز، وشركات النقل.

2- وفي إثيوبيا، استهدف برنامج التنمية التشاركية للري على نطاق صغير – المرحلة الأولى تحسين الأمن الغذائي للمستفيدين وزيادة دخولهم عن طريق توفير الوصول إلى نظم البنية الأساسية للري على نطاق صغير. واستخدم تقييم الأثر هذا نظاما جديدا لجمع البيانات، وجمع البيانات الموسمية على مدار عام واحد لرصد الآثار خلال موسم الجفاف، ومواسم الأمطار القصيرة والطويلة. وفي جميع المواسم، كان المستفيدون من البرنامج أكثر قدرة على الصمود من غير المستفيدين – ولا سيما في موسم الجفاف (مع زيادة بنسبة 110 في المائة لاحتمال الصمود في وجه صدمات الجفاف)، وأكثر احتمالا للخروج من دائرة الفقر والبقاء فوق خط الفقر. وزادت دخول الأسر بنسبة تتراوح بين 55 إلى 105 في المائة خلال المواسم المختلفة، وشهد المزارعون مكاسب في الأصول الإنتاجية تتراوح بين 10 في المائة في موسم الأمطار الطويل إلى 22 في المائة في موسم الجفاف. وسلطت هذه النتائج الضوء على الآثار التحولية والمستدامة التي يمكن أن تولدها مشاريع الري على نطاق صغير من حيث بناء قدرة المزارعين على الصمود.

3- وفي كينيا، صُمم برنامج التسويق التجاري لمنتجات الألبان لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة لمعالجة القيود في قطاع الحليب لأصحاب الحيازات الصغيرة في كينيا عن طريق زيادة إنتاج، وإنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة، ومشاركتهم في أسواق منتجات الألبان. وتم السعي وراء هذه الأهداف من خلال تدريب مجموعات منتجي الألبان، وتقديم الدعم التقني لإنتاج الألبان الأسري، وتنمية سلاسل تسويق الألبان. وتظهر النتائج آثارا إيجابية على إنتاج الحليب ومبيعاته، حيث حقق المزارعون المستفيدون إنتاجا إجماليا أكبر من الحليب بنسبة 37 في المائة، وإنتاجا أكبر من الحليب بنسبة 58 في المائة عند ولادة الأبقار مقارنة بغير المستفيدين. ومن حيث الوصول إلى الأسواق، حصل مزارعو البرنامج الذين باعوا منتجاتهم في السوق على سعر بيع أعلى بنسبة 31 في المائة من السعر الذي حصل عليه غير المستفيدين، مما يشير إلى أن المستفيدين كان لديهم روابط أفضل مع أسواق الألبان، أو كان لديهم منتجات ألبان ذات جودة أعلى. وكانت القيمة الإجمالية للحليب المباع – كمية الحليب المباعة ضرب السعر الذي تم الحصول عليه – التي حصلت عليها الأسر الزراعية المستفيدة من البرنامج أعلى بنسبة 43 في المائة من القيمة التي حصلت عليها مجموعات الضبط. وفيما يتعلق بالآثار التغذوية، تشير الأدلة إلى مستويات أعلى من التنوع الغذائي

لدى المستفيدين، مع مستويات أعلى من البروتينات الحيوانية والنباتية (مثل اللحوم الحمراء، ومنتجات الحليب، والبقوليات)، ومستويات أقل من الدرنيات والفاكهة.

4- وعمل مشروع لدعم التنمية في إقليمي مينابي وميلاكي في مدغشقر على تحسين رفاه المزارعين المهمشين الذين يواجهون قيودا فردية وبيئية عن طريق تنفيذ برنامج متعدد الأوجه يجمع بين تمليك الأراضي وتحسين البنية الأساسية للري لزيادة الإنتاجية والحد من تعرض المزارعين لصدمات الطقس والمناخ. وبشكل عام، وجد تقييم الأثر تحسينات ذات مغزى للإنتاجية الزراعية للمستفيدين من المشروع، وكذلك لمؤشرات الرفاه الأسري الأخرى. وقُدرت غلات الأرز السنوية بأنها أعلى بنسبة 27 في المائة تقريبا بالنسبة للأسر المستفيدة منها بالنسبة للأسر غير المستفيدة، بينما قدرت القيمة الإجمالية السنوية لإنتاج المحاصيل للهكتار الواحد بأنها أعلى بنسبة 24 في المائة تقريبا بالنسبة للمستفيدين مقارنة بغير المستفيدين. وتشير الأدلة النوعية من المقابلات التي أجريت مع المزارعين، ومنفذي المشروع إلى أن الآثار على الحراك الاقتصادي (مثل زيادة الدخول) قد حدثت كنتيجة للممارسات الزراعية وخطط الري التي أدخلها أو حسّنها مشروع لدعم التنمية في إقليمي مينابي وميلاكي. ويبدو أن البيانات الكمية تدعم هذا الاستنتاج بإظهارها أن الأسر المستفيدة تمتلك أصولا أكثر متانة بنسبة 25 في المائة مقارنة بالأسر غير المستفيدة.

5- تم تنفيذ برنامج تنمية القطاع الزراعي– الثروة الحيوانية، وبرنامج مساندة الخدمات الزراعية في زنجبار بجمهورية تنزانيا المتحدة، والمصممين بهدف تنمية نظم الإنتاج الزراعية، وتمكين مربي الماشية والمزارعين في زنجبار من خلال تقديم أنشطة بناء القدرات والتدريب التي تم توفيرها من خلال مدارس المزارعين الحقلية. وقد دعم البرنامجان 57 نوعا مختلفا من مدارس المزارعين الحقلية، ولكن تقييم الأثر ركز على أكثرها انتشارا، أي التي تركز المناهج الدراسية فيها على محاصيل محددة (الموز، والخضروات، والأرز، والكسافا)، والثروة الحيوانية (الأبقار، والماعز، والدجاج). وكانت النتائج قوية وإيجابية فيما يتعلق بالتحسينات في إنتاج الثروة الحيوانية وإنتاجيتها؛ وأظهر المستفيدون من مدارس المزارعين الحقلية عوائد أعلى من كل من أصول الثروة الحيوانية (زيادة بنسبة 65 في المائة) ومنتجات الثروة الحيوانية (39 في المائة) مقارنة بمزارعي المقارنة؛ ومثل هذه العوائد أكبر بكثير بالنسبة للمتبنين بدرجة عالية لممارسات مدارس المزارعين الحقلية. وفي حين وجدت الدراسة عوائد أقل لإجمالي دخل المحاصيل للعينة الكاملة للمستفيدين، الأمر الذي يمكن تبريره على أساس عدم التجانس في حافظة المحاصيل بين مجموعات المستفيدين وغير المستفيدين، إلا أن المستفيدين شهدوا دخلا إيجابيا أكبر باتساق من الثروة الحيوانية عبر جميع العينات الفرعية. وقد كان ذلك كبيرا بشكل خاص بالنسبة للمتبنين بدرجة عالية لممارسات مدارس المزارعين الحقلية، حيث زاد الدخل من الثروة الحيوانية بنسبة 141 في المائة. وبالنسبة إلى الهدف الاستراتيجي 2، فإن مؤشرات الوصول إلى الأسواق، مثل قيمة مبيعات المحاصيل، زاد المتبنّون بدرجة عالية لممارسات مدارس المزارعين الحقلية إجمالي إيراداتهم من المحاصيل بنسبة 111 في المائة. كما أظهر هؤلاء تمتعهم بأمن غذائي أفضل، بحيث زادت درجة التنوع الغذائي لديهم بنسبة 8.5 في المائة، كما سجلوا زيادة بنسبة 11 في المائة في تنويع المحاصيل مقارنة بنظرائهم في مجموعة الضبط. كما حللت الدراسة أيضا نواتج التمكين عبر مجالات متعددة. وزادت ملكية صانعات القرار الأساسيات في مدارس المزارعين الحقلية للأراضي وغيرها من الأصول بنسبة 6 في المائة مقارنة بالمزارعات غير المستفيدات. كما كان من المرجح أن ينتمين إلى مجموعة وأن يكون لهن عضوية في مجموعات مؤثرة بنسبة 42 في المائة،

مما يبرز القيمة الجماعية للمشاركة في مدارس المزارعين الحقلية. كما لوحظت آثار إيجابية على مجموعة واسعة من مؤشرات التمكين، ولا سيما في مجالات المدخلات في القرارات الإنتاجية، والوصول إلى الائتمان والبت بشأنه، والتحكم في استخدام الدخل، والحراك، وعضوية المجموعات.

6- وفي السنغال، صُمم مشروع دعم سلاسل القيمة الزراعية بهدف تحسين سبل عيش المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في حوض الفول السوداني في السنغال. وتم تنفيذ التدخل الرئيسي عبر منظمات المنتجين، وتألف من حزمة شاملة من المدخلات الزراعية، والآلات، والمشورة التقنية، وعقود التسويق التجاري المبرمة مع المشغلين في السوق. وركز تقييم الأثر على مشروع فرعي للوصول إلى الأسواق – وهو حزمة دعم تشمل توفير المدخلات الزراعية، والدعم التقني، والدعم التنازلي على مدى ثلاث سنوات، وإقامة روابط تعاقدية بين منظمات المنتجين والمشغلين في السوق. وكانت النتائج إيجابية للغاية، ونتج عنها محصولا أكبر للمستفيدين من المشروع، وكذلك قيمة إنتاج الدخن، والنيبي، والبيساب، مما أدى إلى حافظة محاصيل أكثر تنوعا. وترجمت هذه المكاسب إلى غلات أكبر من الدخن، والنيبي، والبيساب. ومن حيث الحراك الاقتصادي، أدى مشروع دعم سلاسل القيمة الزراعية إلى ارتفاع الدخل من المحاصيل، والإنتاج الحيواني، وارتفاع الدخل الإجمالي الشامل، ولكن دون أثر على الدخل من الأجور، وانخفاض الدخل من العمل الحر. وهذا يشير إلى أنه بينما يكون المشروع قد شجع زراعة محاصيل مختلفة، وجعل الإنتاج الزراعي بالتالي أكثر ربحية، فإنه قلل من حاجة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة للجوء إلى العمل بأجر أو العمل الحر. ومن حيث الهدف الاستراتيجي 2 – الوصول إلى الأسواق، كان الاحتمال أكبر لأن يبيع المستفيدون من المشروع المحاصيل ويقوموا بتسويق كميات أكبر من جميع المحاصيل. وكان مزارعو المشروع أكثر احتمالا أيضا لأن يبيعوا للمشغلين في السوق، مما وفّر ضمانات أكبر لمبيعات المخرجات، وخفّض عدم اليقين بالنسبة للأسعار.

7- برنامج التنمية التشاركية للقطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة ومصايد الأسماك الحرفية، ومشروع الزراعة التجارية لأصحاب الحيازات الصغيرة هما عمليتان متكاملتان مصممتان لتحسين سبل عيش أصحاب الحيازات الصغيرة في سان تومي وبرينسيبي مع الهدف الرئيسي لتنمية المزارع الأسرية في سلاسل القيمة المستدامة والمتخصصة: المحاصيل العضوية من الكاكاو، والبن، والفلفل ذات الجودة العالية. وساهمت العمليتان في زيادة نطاق إصدار الشهادات العضوية بين المستفيدين. وقد زادت محاصيل وإنتاجية سلاسل القيمة المستهدفة مباشرة من قبل التدخلات بشكل عام: الكاكاو (زادت إنتاجيته في المتوسط بنسبة 31.1 في المائة للمستفيدين من المشروع مقارنة بالأسر غير المستفيدة)، والقهوة (35.1 في المائة)، والفلفل (15.5 في المائة). واستفادت أسر المستفيدين من زيادة إيرادات مبيعات هذه المحاصيل: ارتفعت إيرادات المبيعات من الكاكاو بنسبة 34.2 في المائة، و44.7 في المائة من البن، و28.7 في المائة من الفلفل مقارنة بالأسر غير المستفيدة. ومن حيث الحراك الاقتصادي، كسبت أسر المستفيدين زيادة في الدخل الصافي نسبتها 46 في المائة في الـ 12 شهرا السابقة لزمن جمع البيانات، بما يعادل زيادة بقيمة 650 دولارا أمريكيا تقريبا في السنة مقارنة مع الأسر غير المستفيدة. وتعزى هذه الزيادة في الدخل بشكل أساسي إلى زيادة في الدخل الزراعي بنسبة 77 في المائة. وبالمثل، ازداد تراكم الأصول للمستفيدين بالنسبة للمزارعين الافتراضيين فيما يتعلق بالأصول المعمرة (6.6 في المائة)، والأصول المنتجة (19.4 في المائة). وفيما يتعلق بالآثار

التغذوية، أظهر المستفيدون تنوعا غذائيا أكبر (بنسبة 5.3 في المائة)، وانعدام أمن غذائي أقل (بنسبة 13 في المائة)، وصمودا أكبر (بنسبة 13 في المائة).

8- نُفّذ برنامج دعم التنمية الريفية في غويرا، تشاد، لتحسين الأمن الغذائي وسبل عيش الأسر الريفية الفقيرة. وكان هدف البرنامج إدارة مخاطر نقص الأغذية من خلال تحسين تخزين الحبوب بين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال بناء وإدارة بنوك الحبوب المجتمعية. وقد زاد البرنامج الأمن الغذائي بنسبة 37 في المائة على الأقل، بينما زاد التنوع الغذائي بنسبة 23 في المائة بين الأسر المستفيدة. وجاءت هذه التحسينات على خلفية زيادة في إنتاج وغلال الحبوب الرئيسية والبذور الزيتية (الذرة الرفيعة، والدخن، والبيريبيري، والفول السوداني، والسمسم). وزادت كميات الذرة الرفيعة، والفول السوداني المخزنة بنسبة 77 في المائة و110 في المائة على التوالي. ونتيجة لبنوك الحبوب التي أدخلها البرنامج، زاد استهلاك الأسر من الذرة الرفيعة والفول السوداني بنسبة 34 في المائة و54 في المائة على التوالي. وفيما يتعلق بالحراك الاقتصادي، ساعد البرنامج الأسر على زيادة مقتنياتها من الأصول بنحو 14 في المائة بشكل عام. وزادت الأصول المنتجة وكذلك الأصول الحيوانية بنسبة 17 في المائة، بينما زادت الأصول المعمرة بنحو 9 في المائة بالنسبة للأسر التي استفادت من بنوك الحبوب الخاصة بالبرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، كان المستفيدون من البرنامج أكثر قدرة على الصمود في وجه حوادث العنف، أو الاضطرابات المدنية التي تحدث في مجتمعاتهم.

9- تمثل هدف مشروع التنمية المجتمعية للغابات في الولايات الجنوبية (كامبيتشي وتشياباس وواهَكا) للمكسيك في معالجة المشكلات المرتبطة بإزالة الغابات وتدهورها في المجتمعات الريفية في مناطق الغابات المهمشة. وركز المشروع على تعزيز تنمية الأعمال الصغرى من أجل الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية للغابات، واعتماد ممارسات بيئية جيدة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وأظهر تقييم الأثر تحسنا كبيرا في ثروة الأسرة، حيث زاد المستفيدون من المشروع دخلهم السنوي بنسبة 22 في المائة، وملكيتهم للأصول بنسبة 15 في المائة مقارنة بغير المستفيدين. ونجح المشروع في تحقيق آثار إيجابية تتواءم مع الخصائص الإيكولوجية–الزراعية والاجتماعية– الاقتصادية المحددة للولايات المعنية. وفي كامبيتشي، التي تتميز بمناطق غابات كبيرة مملوكة للمجتمع، كان المستفيدون أكثر احتمالا بنسبة 37 في المائة لأن يستغلوا الموارد الطبيعية بشكل مستدام من الأراضي المشتركة مقارنة مع غير المستفيدين، مما زاد من دخلهم من بيع هذه المنتجات. وفي تشياباس، حيث فرص تنويع سبل العيش أكبر، كان المستفيدون أكثر احتمالا بنسبة 120 في المائة بأن يدخلوا في أنشطة تجارية جديدة مقارنة بالنسب المئوية الأقل بكثير في الولايات الأخرى، مع زيادة كبيرة في الدخل غير الزراعي. وأنتجت أنشطة إعادة التحريج التي عززها المشروع أيضا منافع بيئية، حيث شهدت مناطق المشروع زيادة بنسبة 3 في المائة في الرقم القياسي الموحد لتباين كثافة الغطاء النباتي مقارنة بالمناطق غير المشمولة بالمشروع، وكان المستفيدون أكثر صمودا بنسبة 16 في المائة في وجه صدمات الجفاف مقارنة بغير المستفيدين.

10- وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، صُمم مشروع خطة لاستئصال الفقر المدقع – المرحلة الأولى: المشروع الرائد لتعزيز قدرة المجتمعات والأسر التي تعيش في فقر مدقع في كوتشابامبا وبوتوسي من أجل تحسين سبل عيش الأسر الريفية التي تسكن في البلديات التي تعاني من الضعف في إدارات بوتوسي وكوتشابامبا. وقد قدم الدعم المالي إلى المجتمعات من أجل تنفيذ استثمارات مجتمعية منتجة، وإلى البلديات من أجل

تحقيق مشاريع البنية الأساسية للإنتاج. وبشكل عام، أظهرت الخطة بعض الآثار الهامة من حيث ثروة الأصول، والدخل الزراعي، وكذلك المجالات الهامة الأخرى لرفاه الأسرة. وهذه الآثار الإيجابية لها أهمية خاصة بالنسبة لأولئك الذين يستفيدون من الاستثمارات المجتمعية الخاصة بالثروة الحيوانية، والتي شكلت حوالي 85 في المائة من جميع الاستثمارات المجتمعية المنتجة المنفذة. وبشكل إجمالي، زادت ملكية الأصول المستدامة والمنتجة للأسر المستفيدة بنسبة 3 و12 في المائة على التوالي، مما يمثل زيادة بنسبة 8 في المائة في إجمالي ثروة الأصول. كما حصل المستفيدون أيضا على صافي دخل زراعي أعلى في العام السابق مقارنة مع غير المستفيدين. وبلغت هذه الزيادة حوالي 127 دولارا أمريكيا في السنة، وهو ما يعادل زيادة قدرها 21 في المائة. وعند النظر إلى العينة الفرعية للاستثمارات المجتمعية المنتجة الخاصة بالثروة الحيوانية نجد أن الزيادة كانت حتى أعلى، وبلغت 24 في المائة. ويشير التحليل إلى أن ملكية المستفيدين لماشية أكثر وأفضل جودة لعبت دورا هاما في تحديد هذا الأثر الإيجابي. ولم يُلاحظ أثر تغذوي إلا للعينة الفرعية للثروة الحيوانية، مع زيادة إجمالية في الفوائد قدرها 4 في المائة في التنوع الغذائي، وأكبر زيادة ملحوظة في استهلاك المنتجات الفرعية للثروة الحيوانية (البيض، والحليب، ومنتجات الألبان).

11- صُمم مشروع تنمية الثروة الحيوانية والمراعي في طاجيكستان لتحسين الوضع التغذوي ودخول الأسر الريفية الفقيرة في إقليم خاتلون عن طريق تعزيز إنتاجية الثروة الحيوانية من خلال تحسين القدرة المنتجة للمراعي، ومن خلال أساليب التربية والتزاوج المقترنة بسهولة الوصول إلى المياه. وكانت الآثار على دخول المستفيدين وأصولهم إيجابية وكبيرة مع زيادة قدرها 19 في المائة في إجمالي دخل الأسرة، و115 في المائة في الأصول الإنتاجية، إلى جانب الزيادات في الدخل الزراعي (ارتفع صافي دخل الثروة الحيوانية بنسبة 42 في المائة، ودخل المحاصيل بنسبة 18 في المائة). وأظهرت قطعان ماشية الأسر المستفيدة زيادة في حجمها ووزنها نتيجة لتحسين فرص الوصول إلى المياه، وخفض تكلفتها، وكذلك نتيجة لاستخدام الجرارات، واعتماد أساليب تربية وتزاوج الماشية المحسنة أو المحكومة، حيث من الأرجح أن يتبنى المستفيدون هذه الممارسات بنسبة 163 في المائة مقارنة مع غير المستفيدين. ولم تؤد هذه الإنجازات إلى زيادة في إنتاج الحليب، وربما يرجع ذلك إلى حقيقة أن التركيز في الإنتاج الحيواني كان على اللحوم بدلا من الحليب ومنتجات الألبان، وأن معظم كميات الحليب لم يتم استغلالها وتحويلها إلى منتجات ألبان أو بيعها (منتجات الألبان ليست جزءا من النظام الغذائي الطاجيكي). ومن المهم الأخذ في الاعتبار أن الامتثال للخطط التناوبية للمراعي دون زيادة موازية في كمية العلف الأخضر أو أي نوع آخر من الأعلاف الحيوانية قد يشكل تحديات بالنسبة للحفاظ على قطعان الماشية أثناء استعادة المراعي. كما وُجدت نتائج إيجابية في مجال التمكين، وللأسر التي ترأسها نساء، حيث أظهرت الأخيرة زيادة من دخل الماشية (47 في المائة)، وملكية الماشية (77 في المائة)، وسلطة أعلى بكثير في صنع القرار فيما يتعلق بعلف المجترات الصغيرة، وتربية الماشية، وإيرادات دخل المحاصيل.

12- وفي بنغلاديش، تمثل هدف مشروع البنى الأساسية الساحلية المقاومة لتغير المناخ في تحسين ربط الأسر النائية والفقيرة في جنوب غرب البلد عن طريق جعل الأسواق المجتمعية أكثر صمودا تجاه الفيضانات، وتحسين مرافقها وإدارتها، وبناء طرق مقاومة للفيضانات تربط هذه الأسواق. كما استهدف المشروع تمكين النساء من خلال توفير فرص العمل والتدريب من خلال الجمعيات المتعاقدة مع العمال. ووُجد أثر إيجابي على إجمالي دخل الأسرة، وعلى الدخل من مبيعات المحاصيل في كل من موسم الجفاف وموسم الرياح

الموسمية. وأظهرت النتائج أنه على الرغم من عدم زيادة الإنتاجية الزراعية للمستفيدين، إلا أنه بفضل تحسين الوصول إلى الأسواق، كان احتمال بيعهم في السوق أكثر بنسبة 11 في المائة من بيعهم في مكان سكنهم أو عند بوابة المزرعة، وباعوا نسبة 5 في المائة أكثر من حصادهم، وكانوا أكثر احتمالا بنسبة 8 في المائة لأن يزرعوا المحاصيل عالية القيمة، وبالتالي زادوا من دخلهم الزراعي. وبالنسبة للعينة الكاملة، كان الأثر على دخل مبيعات المحاصيل 104 في المائة، وارتفع إلى 108 في المائة للأسر التي تقع ضمن مسافة كيلومتر واحد من السوق. كما حسّن المشروع إجمالي دخل الأسرة بنسبة 11 في المائة. وعندما يتم تقسيم العينة بين الأسر الزراعية وغير الزراعية، يرتفع أثر دخل الأسر الزراعية إلى 16 في المائة، في حين أنه ليس مهما بالنسبة للأسر غير الزراعية. وهذا يشير إلى أن تحسين المشروع للسوق والطرق لم يحسّن فرص توليد الدخل غير الزراعي لهذه الأسر. وكان الأثر على الدخل أكبر بالنسبة للأسر البعيدة عن طرق الوصل، والتي هي أكثر فقرا من تلك التي تعيش على مسافة أقرب من الطرق.

13- كان الهدف الرئيسي لمشروع الزراعة عالية القيمة في مناطق الهضاب والجبال في نيبال هو الحد من الفقر الريفي، وتحسين الأمن الغذائي من خلال تعزيز سلاسل القيمة للسلع الزراعية عالية القيمة في مناطق الهضاب والجبال في نيبال. وتظهر النتائج كيف كان المشروع ناجحا في زيادة الحراك الاقتصادي للمستفيدين منه. وعلى وجه التحديد، شهدت أسر المستفيدين زيادة في الدخل السنوي تربو على 37 في المائة في الـ 12 شهرا السابقة لزمن جمع البيانات، مما يعادل زيادة بقيمة 500 دولار أمريكي تقريبا في السنة، والمدفوعة أساسا بارتفاع الدخل من المحاصيل والدخل من الإنتاج الحيواني بنسبة 50 في المائة و93 في المائة على التوالي. وزادت أسر المستفيدين أيضا من ملكيتها للأصول المعمرة، والأصول المنتجة، والأصول الحيوانية بنسبة 10 في المائة، و7 في المائة، و9 في المائة، على التوالي. كما حسّن المشروع من فرص الوصول إلى الأسواق، مع احتمال أكبر بنسبة 5 في المائة بأن يبيع المستفيدون منتجاتهم لتاجر خلال موسم الأمطار، و6 في المائة خلال موسم الجفاف.

14- وفي الفلبين، صُمم مشروع تعزيز إنتاج الأرز المروي لتحسين إنتاجية الأرز، وسبل عيش أصحاب الحيازات الصغيرة في ثلاثة من أقاليم الفلبين. وعزز المشروع البنية الأساسية للري بالقنوات لنظم الري الجماعية، وبناء قدرات رابطات الري التي تدير نظم الري الجماعية، وحسّن معلومات السوق، وشجع البيع الجماعي للأرز، ووفر مدارس المزارعين الحقلية الخاصة بالأرز، وعزز مخزونات بذور الأرز للطوارئ. وتظهر النتائج كيف أدى تحسين إيصال المياه إلى زيادة إنتاجية الأرز بنسبة 13 في المائة في الإقليم السادس، وزيادة بنسبة 8 في المائة في الإقليم العاشر. ولم يؤد ذلك إلى زيادة إنتاجية الأرز في الإقليم الثامن بسبب الأضرار التي ألحقها بالإقليم إعصار هايان الكبير. وقد أدت زيادة الغلة إلى زيادة كبيرة في إيرادات بيع الأرز في الإقليم العاشر، ولكن ليس في الإقليم السادس. وكان للمشروع أثر كبير على إيرادات بيع الأرز لحزم أسفل المجرى، ولكن على عكس أثر الغلة، كان الأثر على الإيرادات أعلى بالنسبة لحزم أعلى ومنتصف المجرى. وحسّن المشروع الحراك الاقتصادي للمستفيدين من خلال زيادة دخل الأسرة بنسبة 11 في المائة بشكل عام. والمثير للدهشة أن هذا الأثر كان أكبر في الإقليم السادس منه في الإقليم العاشر. ويعزى هذا الفارق إلى تضييق التركيز على سبل العيش على إنتاج الأرز في الإقليم العاشر، وزيادة كبيرة في الدخل المتعلق بالثروة الحيوانية في الإقليم السادس. ومن حيث الآثار التغذوية، زاد التنوع الغذائي للأسر

المستفيدة بشكل ملحوظ، وكذلك استهلاكها للحوم والبيض، والذي قد يكون مرتبطا بزيادة ملحوظة في ملكية الثروة الحيوانية.

15- كان هدف مشروع التنمية الزراعية المتكاملة في غانكسي زيادة دخل الأسرة الريفية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في الصين من خلال التحسينات في البنية الأساسية المجتمعية، والإنتاج الزراعي، ودعم التسويق. ووجد تقييم الأثر أن غلات وقيمة إنتاج محصول الفاكهة ارتفعت بنسبة 19 في المائة و29 في المائة على التوالي. وحقق المستفيدون من المشروع أيضا وفورات أعلى بنسبة 40 في المائة عن غير المستفيدين، وحسّنوا ملكية الأصول. وكانت الآثار قوية بشكل خاص بين الأسر التي استفادت من الإنتاج الزراعي ودعم التسويق، إلى جانب تحسين البنية الأساسية.